عقد لقاءً تنويرياً لارشاد أصحابها بنظم مزاولة النشاط في المياه الكويتية أو الدولية

اتحاد الصيادين : الصيد في المياه الدولية يعرض اللنجات للوقوع تحت طائلة القانون

■ الشمري: على الصيادين ضرورة الالتزام بجميع قرارات وقوانين الصيد المعمول بها

■ العازمي: تم منح التصاريح للنجات لبدء موسم صيد الربيان مبكراً في المياه الدولية

مرزوق العازمي متحدثا

المشاركون في اللقاء التنويري

■ الصباغة : نطالب هيئة الزراعة بالمزيد من التعاون وسرعة الحل للمشاكل القائمة
■ العلي : يجب علينا الالتزام والحفاظ على المخزون السمكي حتى لا يتم توقيفنا ومنعنا من الصيد
■ المصيد هذا العام أكبر من الأعوام السابقة نتيجة تطبيق العقوبات على المخالفين
■ مخالفة ما يزيد عن 90 لنجا تم ضبطها مؤخرا بالصيد في المياه الاقليمية رغم الحظر

عقد الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك لقاء تنويريا للصيادين، بهدف ارشاد أصحاب اللنجات ونواخذة السفن بالقواعد والنظم المعمول بها والقوانين الخاصة بالصيد سواء في المياه الدولية أو المحلية ، وقد حضر من الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية مرزوق العازمي مدير إدارة الرقابة البحرية ووليد خان مراقب العمليات البحرية.

وحضر من جانب الاتحاد : جلال الشمري رئيس مجلس الإدارة بالانابة وحسن الصباغة أمين سر الاتحاد وحسن الفيلكاوي عضو مجلس الإدارة مدير الشئون المالية ومحمد هاشم العلي عضو مجلس الإدارة و عدد كبير من أعضاء الجمعية العمومية أصحاب اللنجات ونواخذة السفن ، جاء ذلك في مقر اتحاد الصيادين في شرق.

في البداية ألقى رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك بالانابة جلال الشمري كلمة رحب فيها بالحضور منوها باهمية اللقاء التنويري في بداية كل موسم صيد وليعرف الجميع أن العمل في صيد الربيان بالمياه الدولية المشتركة مع دول الجوار أمر إستثنائي وعلى الصيادين ضرورة الالتزام بجميع قرارات وقوانين الصيد المعمول بها بعد ان تعهدوا بذلك قبل منحهم التصريح بموجب الإقرار والتعهد الموقع من قبل صاحب الترخيص والنوخذه.

وأشار إلي مخالفة ما يزيد عن ٩٠ لنجا تم ضبطهم مؤخرا يصيدون في المياه الاقليمية رغم حظر الصيد في المياه الإقليمية ما أدى إلى وقوع بعض اللنجات تحت طائلة القانون وتوقيفها عن ممارسة العمل منذ الثالث من اغسطس الجاري حيث تم رصد عدد من هذه اللنجات من قبل منظومة الإدارة العامة لخفر السواحل وهي تقوم بكرف الربيان في مناطق قريبة داخل مياهنا الإقليمية ومنذ ذلك التاريخ فإن مجلس الإدارة لم يألوا جهدا في سبيل انهاء الأزمة خاصة أن السوق تاثر بوقوف هذا الكم الكبير من اللنجات وتعطلها عن العمل .

وثمن الشمري مواقف الهيئة العامة للزراعة وتعاونها مع الاتحاد لحل هذه الأزمة وعلي راسهم رئيس الهيئة ومديرها العام نبيلة الخليل و نائب المدير العام لشئون الثروة السمكية فيصل الحساوي.

تعاون الهيئة

من جانبه قال مدير إدارة الرقابة البحرية بالهيئة مرزوق العازمي : لقد كان تعاون الهيئة مع الاتحاد واضحا وتم منح التصاريح للنجات لبدء موسم صيد الربيان مبكرا في المياه الدولية بداية شهر اغسطس ، وكنا نامل أن تقوم اللنجات المصرح لها بالعمل في المياه الدولية بالالتزام بالشروط الواردة في الإقرار والتعهد الموقع من صاحب السفينة والنوخذة وذلك من خلال عملها بعد 12 ميل بحرى ولكن للأسف لم تخرج هذه اللنجات في المسافات الواجب عملها فيها بل اتجهت الى مسافات 7 ، 8 ، 9 ميل وهي مسافات غير مصرح لهم العمل فيها لأنها في نطاق المياه الإقليمية ما يعد استنزافا للمخزون السمكي ، لافتا إلى أن هذه الأماكن تكون للنجات رخص الربيان عند بدء موسمها في مياهنا الإقليمية، عندما يتم فتحه في الاول من شهر ستمبر المقبل ، وعلى هذا الأساس تم رصدهم من قبل الإدارة العامة لخفر السواحل وبموجب القوانين كان سيتم تطبيق بحقهم عقوبات رادعة ومنها الابعاد للنوخذة إلا أن الهيئة ارتأت التعاون واعتبارها مخالفة عادية باعتبارها اول مرة هذا الموسم وسوف نقوم بإنهاء الموضوع بقدر المستطاع وما هي إلا إجراءات قانونية سيتم على أثرها تحويل تلك المخالفات للجهة المختصة بإدارة التحقيقات ومن ثم سيكون استئناف هذه اللنجات للعمل مجددا ، متمنيا أن يكون هناك إلتزام وتقيد بالقوانين في الفترة القادمة حتى نهاية الموسم لأن المخالف في المرة القادمة لن يتم التساهل معه .

وطالب الجميع بالتعاون والالتزام حتى يكون المقابل ايجابي من جانب الهيئة منوها بأن أعضاء مجلس إدارة الاتحاد كانوا على تواصل وتواجد مستمر بالهيئة من اجل حل هذه الأزمة وكانوا يطالبون بالتسوية وقد استجابت الهيئة لهذه المطالب، داعيا الصيادين إلى التعاون والالتزام بالقوانين وعدم المخالفة.

ورأى أن هذا اللقاء التنويري مع الصيادين مفيد ومهم لأنه يجعل الهيئة تطلع على التحديات التي تواجه الصيادين وتحاول تذليلها بالاضافة إلى الهدف التوعوي من اللقاء والذي يدفع في اتجاه الحد من المخالفات والقضاء عليها، مؤكدا أن هذه اللقاءات تحرص هيئة الزراعة على عقدها في بداية مواسم الصيد وعندما يكون هناك تساؤلات من الصيادين.

صيد العام

وأعلن أن المصيد هذا العام أكبر من الاعوام السابقة وهذا نتيجة تطبيق العقوبات على المخالفين وحرص الهيئة على حماية المخزون السمكي.

وحول ماطرحه الصيادون من تعسف بعض خفر السواحل واتهم نادوا عليهم بالميكروفون فظنوا ان الامر دواعي امنية فدخلوا وتم اخذ اوراقهم رغم انهم كانوا بعيدا عن حدود المياه المحلية قال العازمي أن من تم ضبطهم رصدتهم منظومة رادار خفر السواحل وتم ايقاف قوارب خفر السواحل على بعد ١٢ ميل ولا يوجد اي لبس في هذا الامر ، فقد كانت اجراءات الضبط صحيحة وعموما أبوابنا مفتوحة ويمكن بحث كل حالة على حدة.

وحول تصريح لاحد مسؤولي الثروة السمكية بان الصيادين الكويتيين يشترون ربيان من مراكب الدول المجاورة في المياه الدولية قال العازمي أن هذا رأي شخصي له وليس رأي الثروة السمكية وعموما الصياد امامه للصيد وفير في البحر ولاداعي لديه لشراء ربيان من مراكب الدول الاخرى، كما ان الثروة السمكية لديها اجراءات وقوانين في هذا الشان صعب تجاوزها.

أما عن التساؤل حول الربيان من المياه الدولية واذا كان كويتي ام غير كويتي قال العازمي أن الربيان المصيد عن طريق المراكب الكويتية فهو منتج كويتي.

ارتفاع الاسعار

من جهته قال أمين سر اتحاد الصيادين حسن الصباغة أن مجلس الإدارة منذ توقيف هذه اللنجات وعمل المخالفات لها وهو يسعى جاهدا لحل الموضوع مع الهيئة وسرعة انهاء الاجراءات الخاصة بها وعودتها للعمل، مؤكدا نجاحهم في عدم تطبيق عقوبة الابعاد هذه المرة عن المخالفين من النواخذه .

وأشاد بدور هيئة الزراعة وقياديها في التعاون مع اتحاد الصيادين والاستجابة لطلباته التي تصب في صالح الصياد والمستهلك، خاصة أن الصيادين أحد روافد الأمن الغذائي ويوفرون الأمن الغذائي المحبب لسكان الكويت.

وطالب هيئة الزراعة بالمزيد من التعاون وسرعة الحل للمشكلة القائمة بتوقيف ما يقارب ١٠٠ قارب ، بعضهم خالف لكن هناك منهم من هو مظلوم حسب ادعائه ، والجميع وعد بالالتزام بالقوانين وعدم المخالفة مستقبلا ، لافتا إلى أن التاخير في الاجراءات مردوده سلبي على السوق ويؤدي إلى قلة المعروض وارتفاع الأسعار حيث وصلت سلة الربيان الى ٨٠ دينار بعد ان كانت تباع في بداية السماح بالصيد بالمياه الدولية ٥٥ دينار فضلا عن خسارة الصيادين من التوقف عن الصيد.

مناطق ممنوعة

وتحدث عضو مجلس ادارة اتحاد الصيادين محمد هاشم العلي ، بكلمة شدد فيها على ضرورة أن يلتزم الجميع بالقوانين ، منتقدا مافعله بعض الصيادين من مخالفات من خلال الصيد في المناطق الممنوعة .

وأضاف يجب علينا الالتزام والحفاظ على المخزون السمكي حتى لا يتم توقيفنا ومنعنا من الصيد ، معربا عن أمله ان يتم الاسراع في عمل الإجراءات واعادة استئناف عمل هذه اللنجات .

محاسبة المتجاوز

وخلال اللقاء عرض الصيادون العديد من التساؤلات التي أجاب عليها ممثلو هيئة الزراعة كما تطرق عدد منهم إلى تجاوزات في التعامل مع الصيادين من قبل بعض مراقبي الثروة السمكية ورد عليهم مدير الرقابة البحرية مرزوق العازمي قائلا لن نسمح باي تجاوز من أي موظف بالهيئة وأي شكوى ضد اي موظف سيتم التعامل معها بشدة ومحاسبة المتجاوز، مؤكدا أن الهيئة حريصة على تطبيق القوانين لكن دون المساس بكرامة أي صياد.

جانب من الحضور

شدد على ضرورة زيادة الوعي البيئي لدى مرتادي البحر

محمد الراشد: فريق غوص النادي العلمي إنتشل أنقاضاً من جزيرة «قاروه»

فريق غوص النادي العلمي

أعلن مدير إدارة البيئة البحرية بالنادي العلمي الكويتي محمد الراشد عن قيام فريق الغوص بانتشال أنقاضا من مياه جزيره "قاروه"، وذلك بعد أن تلقى الفريق إتصالا يفيد بوجود مخلفات تحت الماء.

وأكد الراشد أن تلك الخطوة وهذا الإنجاز يأتي ضمن صميم عمل فريق غوص النادي العلمي، وانها ليست المرة الأولى التي يتصدى فيها لهذا النوع من العمليات البحرية، وانه سبق أن قام في وقت قريب بانتشال عدد كبير من المخلفات الصلبة وشباك الصيد وإطارات السيارات من جزيرة "قاروه" متحديا بذلك العوامل الجوية التي لم تحول دون إتمام المهمة بنجاح.

وشدد الراشد على ضرورة زيادة الوعي البيئي لدى كل مرتادي البحر من الهواة والغواصين ومراكب الصيد، لافتا إلى انه قد تم انتشال أنواع عدة من المخلفات منها شباك الصيد ومخلفات حديدية واطارات سيارات وغيرها، والتي تتسبب في تدمير البيئة البحرية.

يذكر أن جزيرة "قاروه" تعد أصغر الجزر الكويتية الجنوبية وأكثرها توغلا داخل البحر، حيث تبعد عن ساحل الزور 37.5 كم، كما تبعد عن جزيرة "كبر" 33 كم و789 مترا، وتبعد عن جزيرة أم المرادم بمسافة 16 كم، و90 مترا وتبعد عن جزيرة عوهه، وعن رأس مشعاب في المملكة العربية السعودية 40 ميلا بحريا. ويبلغ طولها 275 مترا وعرضها في بعض الأماكن لا يتجاوز 175 مترا.